

رؤى أكاديمية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل اقتصادياً للمدة 2012-2022

سعدية هلال حسن

مدرس دكتور، جامعه الفرات الأوسط التقنية، العراق
saadiyhasan@atu.edu.iq

هاني عبد الرسول محمد

مدرس مساعد، جامعه الفرات الأوسط التقنية، العراق
hani.abdelrasoul@tu.edu.iq

مستخلص

على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تطوير وموائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع وتحسينه لتحقيق الأهداف المرجوة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات، تدني مستويات الخريجين وعدم موائمتها لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع، وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي والوضع الاقتصادي العام لبلاد غير القادر على استيعاب الأعداد الكبيرة للخريجين وعدم وجود تخطيط من الجهات المعنية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين. وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية واحدة من أهم القضايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالعراق. ومن التفسيرات الهامة لأزمة البطالة مشكلة عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة للتعرف على بعض مؤشرات التعليم العالي بالعراق بهدف التخطيط المستقبلي على أسس واقعية.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم العالي، متطلبات سوق العمل، خريجي الجامعات، الاقتصاد العراقي.

Academic visions of the economic needs and requirements of the labor market for the period 2012-2022

Saadiya Hilal Hassan

Lecturer, Middle Euphrates Technical University, Iraq
saadiyhasan@atu.edu.iq

Hani Abdulrasoul Mohammed

Assistant Lecturer, Middle Euphrates Technical University, Iraq
hani.abdelrasoul@tu.edu.iq

Abstract

Despite the efforts made to develop and adapt the outputs of higher education to the requirements of the labor market and the needs of the society and improve it to achieve the desired goals. Despite the large increase in the number of universities, the low levels of graduates and the lack of adaptation to the requirements of the market and the needs of the community for many reasons, the productive and general economic situation of the country is unable to absorb the large numbers of graduates and the lack of planning from the concerned authorities to accommodate the large numbers of graduates. The problem of unemployment and the employment of the national workforce is one of the most important issues with social, economic and political implications in Iraq. An important explanation for the unemployment problem is the inadequacy of higher education outputs for labor market needs, In addition to identify some indicators of higher education in Iraq for future planning on realistic grounds.

Keywords: Higher Education Outcomes, Labor Market Requirements, University Graduates, Iraqi Economy.

المقدمة

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي والعراق على وجه الخصوص من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو التخصصات وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة في الإنتاج وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي في العراق كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات. ومشكلة التعليم العالي الآن في العراق لا تكمن في توفر ووجود مثل هذه المؤسسات، ولكن في نوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة، قليلة الإنتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي. وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية في العراق واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الشباب. والبطالة قضية معقدة لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسير البطالة في العراق، ولعل هذا ما دفع دراسات عديدة إلى تفسير البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم العالي ومدى توافقها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

أولاً: مشكلة البحث

مواءمة التعليم العالي العراقي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة وخاصة بعد سقوط النظام بعد 2003 في المجالات الاقتصادية وسوق العمل في العراق قد جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية. وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.

1. انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.

2. انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

ثانياً: أهمية البحث

تستمد الأهمية من حقيقة أن البطالة هي أخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالعراق، والسؤال الضمني المحوري في هذا السياق هو عن جدوى الإنفاق على النظام التعليمي بالعراق إن لم يكن قادراً على تخريج المنتج التعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية بالعراق. لقد أصبحت قضية الموازنة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية حيوية كبرى في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم وهذه الأهمية تنبع من عدة أسباب أبرزها:

1. أن القطاع الخاص المحلي ما زال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم موازنة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة وهذا ما يعطي لقضية الموازنة أهمية حيوية.
2. أن القطاع الخاص ما زال يأمل في توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن تتوفر لديه بعض المهارات الإضافية مثل اللغات الأجنبية والقدرة على تشغيل الحاسب الآلي واستخداماته ولذلك فإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات وتعمل على توفير التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل لابد وأن يعطى لها الأولوية.
3. وتبرز قضية عدم الموازنة أيضاً في توظيف الكوادر الوطنية في مؤسسات القطاع العام إذ تعج هذه المؤسسات بحملة التخصصات النظرية وبالتالي فإن الموازنة بين احتياجات مؤسسات القطاع العام وبين مخرجات التعليم العالي يعتبر التحدي المائل أمام مؤسسات التعليم العالي.

ثالثاً: هدف البحث

تهدف إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم الموازنة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالعراق واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلى التعرف على متطلبات سوق العمل من مؤسسات التعليم العالي.

المبحث الأول: التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

قد يرى البعض أن مفهوم التعليم الجامعي لا يعني سوى العمليات التعليمية التي تجري داخل قاعات الجامعات، ومن خلال عملية تلقين المناهج التعليمية والمقررات الدراسية وفقاً لمكوناتها النظرية والتطبيقية. إلا أن التعليم الجامعي بمعناه الواسع يتضمن أكثر من ذلك، هو المهارات والمعارف البشرية. لذا يلعب التعليم دوراً كبيراً كونه يمثل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها عملية تكوين القدرات والمهارات وإمكانيات أي شعب من الشعوب فالتعليم يزود القوى العاملة بالمهارات اللازمة لجعل إسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى وفعالية. (عباس: 2005: 64).

أولاً: التعليم الجامعي:

إن مفهوم الجودة في التعليم العالي، يمثل منظومة عمل متكاملة في العملية التعليمية ابتداء من المدخلات والعمليات والمخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وبالتالي فإن تحقيقها يرتبط بالاستخدام الأمثل لكل الإمكانيات المتاحة لدى الجامعات، وإن تطبيق متطلبات إدارة الجودة ضمن التعليم الجامعي يتأثر بعوامل منها (محمود، 2015: 43).

1. تبني الإدارة الجامعية لفلسفة إدارة الجودة.
2. التحديد الواضح لأهداف إدارة الجودة.
3. توجيه الأهداف إلى احتياجات المجتمع وسوق العمل.
4. إيجاد نوعاً من التكامل والتنسيق بين التخصصات العلمية في الكليات والأقسام بقدر تعلق الأمر بجودة المخرجات.
5. توفير قواعد بيانات ومعلومات عن القرارات الجامعية.
6. استقلالية القيادات الجامعية.
7. التحسين المستمر لمخرجات التعليم.

ثانياً: أزمة التعليم الجامعي:

أصبحت متطلبات سوق العمل اليوم تشكل ضغوطاً لا يستهان بها، إذ أن إعداد وتأهيل الأطر البشرية في شتى فروع العلم والمعرفة التي تستطيع إن تغطي المجالات المهنية اللازمة للعملية التنموية ومتطلبات سوق العمل، باتت مطلباً أساسياً أمام الجامعات، الأمر الذي يتطلب ديناميكية سريعة في رسم الخطط

المستقبلية لتضييق الفجوة بين النوعية والحاجة الفعلية لسوق العمل ومن ثم القدرة على استيعاب المتغيرات المحيطة من هذا الإطار نجد إن المؤسسات التعليمية وهي أمام تحديات، مطلوب منها اتخاذ قرارات جذرية وصعبة من أجل الإصلاح والارتقاء إلى مستويات الجودة في العمل بهدف توفير خريجين ذو كفاءات علمية وعملية تلبى طموحات الطلبة وسوق العمل بعد أن تزودهم بمهارات عقلية وتشخيصية وإنسانية من شأنها أن تلبى احتياجات القطاعين العام والخاص لزيادة الفعالية الإدارية والإنتاجية فيهما ويمكننا هنا تلخيص أزمة التعليم بمجموعة من التحديات الكمية والنوعية الداخلية والخارجية التي تقود إلى ضرورة إعادة النظر في نظام التعليم والبحث عن البدائل الكفيلة للخروج من هذه الأزمة والنهوض بفاعلية الأداء، ويمكن تأشير تلك التحديات على النحو التالي: (باطريح، 2000: 277)

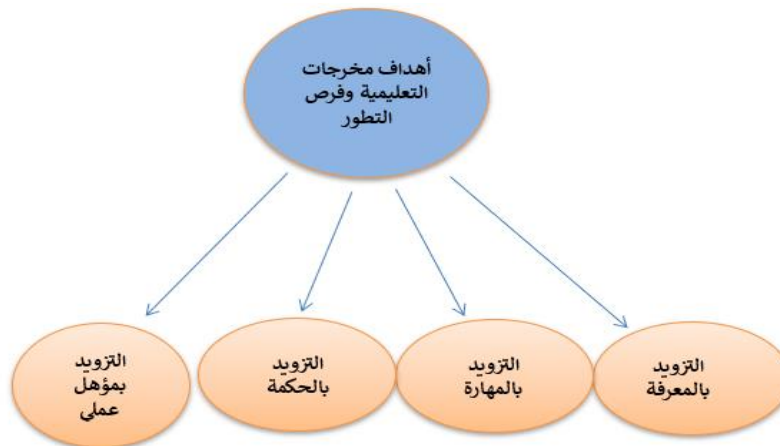
1. تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل ولمختلف الاختصاصات، إذ تخضع العملية التعليمية إلى التخطيط جزء من الخطط التنموية العامة، ومن بين أهداف تخطيط التعليم تحديد أعداد الطلبة الذي يمكن قبولهم في التخصصات والفروع العلمية في ضوء حاجة سوق العمل إلى مخرجات المؤسسة التعليمية.
2. تحديث وتطوير المناهج التعليمية وبما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العمل المختلفة، فضلاً عن تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل.
3. معالجة فجوة الإعداد والتأهيل المهاري للخريج والارتقاء بنوعيته، إذ لا يزال الطابع النظري والأكاديمي المهيمن على العملية التعليمية، مع تراجع في الجانب التطبيقي والعملية ولا تقتصر أهمية ذلك على المخرجات من الطلبة بل يشمل ذلك الكادر التدريسي والباحثين.
4. تعزيز قدرات التدريسيين لمتابعة التطورات في مجال التخصص لغرض توظيفها محلياً في مجال خدمة المجتمع ومجالات البحوث التطبيقية المعززة لسوق العمل وبالتالي النهوض بمتطلبات رقي الأقسام العلمية نحو الأفضل.
5. تعزيز الإجراءات الإصلاحية في النظام التشريعي والمالي للمؤسسات التعليمية بما يحقق الأهداف المناطة بها لتطوير وتنمية المجتمع.
6. الاهتمام بفلسفة جودة التعليم الجامعي، وتحديد المواصفات وسبل القياس للخدمة الأكاديمية لمخرجات تعليمية وبتجاهين الأول يهتم بالمواصفات التي يريدها الطالب وحقل العمل المنتج والمجتمع في إطار شامل مستفيداً من المخرجات، وثانيها تحديد معطيات الصفات التي تم توصيلها إلى الطالب العملية التعليمية وفقاً للأهداف والفلسفات المعززة في الاختصاص.

7. إجراء البحوث والدراسات الخاصة بسوق العمل وحاجته إلى التخصص ونوع المهارة المطلوبة لأخذ ذلك بنظر الاعتبار في القبول والمناهج.
8. الاطلاع على تجارب الدول الأخرى الكليات المناظرة لمواصلة التحديث العلمي.
9. إقامة دورات تدريبية في الجامعات بصورة مستمرة للطلبة الخريجين والعاملين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية وحسب حاجة حقل العمل لذلك.

ثالثاً: مواصفات الخريج في إطار التوجه نحو حقل العمل:

إن أحد المرتكزات الفلسفية والمعرفية للمؤسسة التعليمية تنصب على إعداد وتأهيل أطر بشرية فاعلة ومتخصصة ملبية لاحتياجات المجتمع وقطاعات عمله، وهي بهذه الرؤية تختلف في مجال الحكم في تحقيق الأهداف عن القطاعات المجتمعية الأخرى الذي يعتبر الربح مؤشراً شائعاً في القياس، فعلى مستوى القطاع التعليمي، يكون تحقيق الأهداف مرهون بالمرجات التعليمية وفرص التطور والتي غالباً ما تتحدد بأربعة محاور أساسية هي: (tribes, 2009: 11)

- التزود بالمعرفة.
- التزود بالمهارة.
- التزود بالحكمة.
- التزويد بمؤهل علمي.



مخطط (1-1): أهداف مخرجات التعليم وفرص التطور، (المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الأدبيات السابقة)

وترجع الدراسات والأبحاث ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل إلى:

1. إن خفض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.
2. انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخرج أعداد من الخريجين، في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

رابعاً: التعليم في العراق خلال المدة (2004-2022):

يعتبر التعليم أحد المؤشرات المهمة في التنمية المستدامة لما لها من قدرة على التمكين وتأمين حياة صحية وضمن المساواة بين الجنسين الذكر والأنثى ويمنح الأفراد إمكانية التعبير عن الرأي.

ويعرف التعليم على أنها "مجموعة الأفعال التواصلية والقرارات التي تم اللجوء إليها بشكل قصدي ومنظم أي يتم استغلاله من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص الذي يتدخل كوسيط في إطار موقف تربوي - تعليمي" ظهر التعليم في العراق في وقت مبكر منذ عام 1921 (محمود، 1960: 471).

ثم بدأ بالتطور خلال الستينيات والسبعينيات حتى بلغ السنوات الذهبية خلال المدة (1970-1984) حيث أصبح نظام التعليم من أفضل الأنظمة خلال تلك الفترة حيث شكلت نسبة الالتحاق بالتعليم 100% (وأي باك مشين، 2019). وفي نهاية الثمانينات تدهور مستوى التعليم عن السابق بسبب تحول نسبة كبيرة من الإنفاق المخصص للتعليم إلى إنفاق العسكري أثناء الحرب العراقية الإيرانية. وعانت المؤسسات التعليمية من الضعف الكبير نتيجة الحصار الاقتصادي الناتج عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عقب حرب الخليج الأولى عام 1990 واستمرت هذه المعاناة حتى عام 2003 الذي امتاز بتوقف التعليم بسبب القصف الذي أدى إلى هدم العديد من المدارس والجامعات وبشحة الموارد وهجرة العديد من سكان البلد كان بعضهم من المعلمين والطلاب بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

وبعد عام 2003 عمدت السلطات إلى تحسين نظام التعليم في العراق بعد التدهور والإهمال وقلة الدعم الذي أصاب المؤسسات التعليمية، فبعد إن كان عدد الجامعات الحكومية 17 في العام الدراسي (2003-2004) بسبب التردي في الأوضاع الأمنية، وبعد تطبيق المادة (5) من الدستور المعلن عام 2005 التي تنص

على أن التعليم هو حق يجب على الدولة التكفل بتوفيره إلى جميع أفراد العراق لأنه عامل أساسي في تقدم المجتمع العراقي (الدستور، 2005).

لهذا قامت الدولة بزيادة عدد الجامعات الحكومية إلى 18 خلال العام الدراسي (2006-2007) مع تزايد أعضاء الهيئة التدريسية إلى 24459 مقابل 17003 عام (2003-2004)، وانخفض مستوى التعليم عام (2007-2008) حيث وصل عدد الخريجين إلى 67053 أي انخفض بمعدل 11.22% عن عدد الخريجين عام (2006-2007) بالرغم من ازدياد عدد الجامعات الحكومية وارتفاع عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى 30109 بسبب عزوف العديد من الطلاب عن الدوام بسبب الأحداث الأمنية والتفجيرات الإرهابية، ولكن سرعان ما عاود الطلاب إلى الدوام بعد تحسن الوضع الأمني.

وفي العام الدراسي (2014-2015) استمر الارتفاع في عدد المتخرجين مع زيادة عدد الجامعات إلا أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية شهد انخفاض كبير بمعدل (13.74%) بسبب التدهور في الأوضاع الأمنية التي أدت إلى انهيار واقع التعليم في العراق بسبب دخول عصابات داعش الإرهابية إلى الموصل وسيطرتها على ثلاث محافظات الذي أدى بدوره إلى غياب التعليم في المناطق المسيطر عليها بالإضافة إلى عمليات الخطف التي تعرض لها العديد من الطلاب والأساتذة والتهديد بالقتل التي تعرض لها العلماء (صلاح، www.Mawazin.com).

وشهد عام (2019-2020) ارتفاع في عدد الجامعات إلى 35 ولكن انخفض فيه عدد الخريجين إلى 148401 بعد إن كان عددهم 152467 عام (2018-2019) ويعزى هذا الانخفاض في عدد الخريجين إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا على التعليم بعد فرض الحظر من قبل وزارة الصحة، حيث تعرض التعليم في حينها إلى إهمال كبير بالإضافة إلى الصعوبة التي تواجه الطلاب في تلقي الدروس بالرغم من اعتمادهم في تلقي محاضراتهم على التدريس الإلكتروني عن طريق الحواسيب وشبكات الإنترنت وما لهذه الطريقة من تعقيدات تتمثل في ضعف المهارات ونقص التفاعل الاجتماعي وعدم كفاءة التعليم والتشكيك في مصداقيته بالإضافة عدم وصول التعليم إلى العديد الفئات التي تكون تحت حد الفقر التي لا تمتلك الإمكانيات في الحصول على الإنترنت وسبقها احتجاجات تشرين عام 2019 التي أدت إلى توقف العديد من المؤسسات التعليمية نتيجة قطع الطرق وإغلاق المؤسسات التعليمية من قبل المحتجين.

وصل عدد الجامعات خلال العامين الدراسيين (2020-2021) و(2021-2022) إلى 36 جامعة بينما ارتفع عدد الخريجين إلى 954920 في العام (2021-2022) مقابل 206409 لعام (2020-2021) أي ارتفع بمعدل

1.48% وذلك بعد التحولات الكبيرة في أسلوب التعليم ونمطه وسياساته ونظمه واتجاهاته وكذلك نتيجة ظهور أبنية تحتية عالية الأتمتة باستخدام مُعطيات الثورة الصناعية الرابعة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2): واقع التعليم في العراق خلال المدة (2004-2022)، (المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، إحصاءات التربية والتعليم)

السنوات	عدد الجامعات الحكومية (1)	معدل النمو % (2)	أعضاء الهيئة التدريسية (3)	معدل النمو % (4)	عدد المتخرجين (5)	معدل النمو % (6)
2004 – 2003	17	****	17003	****	74676	****
2005 – 2004	17	0.00	21046	23.78	74518	-0.21
2006 – 2005	17	0.00	24459	16.22	74669	0.20
2007 – 2006	18	5.88	29109	19.01	75529	1.15
2008 – 2007	19	5.56	30109	3.44	67053	-11.22
2009 – 2008	19	0.00	31981	6.22	69020	2.93
2010 – 2009	19	0.00	34016	6.36	73988	7.20
2011 – 2010	20	5.26	21121	-37.91	93357	26.18
2012 – 2011	31	55.00	37404	77.09	98673	5.69
2013 – 2012	31	0.00	39445	5.46	99772	1.11
2014 – 2013	31	0.00	40993	3.92	100190	0.42
2015 – 2014	35	12.90	35362	-13.74	100848	0.66
2016 – 2015	35	0.00	38643	9.28	130488	29.39
2017 – 2016	35	0.00	41233	6.70	144201	10.51
2018 – 2017	35	0.00	47951	16.29	152467	5.73
2019 – 2018	35	0.00	49753	3.76	148401	-2.67
2020 – 2019	35	0.00	50791	2.09	167162	12.64
2021 – 2020	36	2.86	52338	3.05	206409	23.48
*2022-2021	36	0.00	53421	2.07	954920	1.48

المبحث الثاني: طبيعة واقع سوق العمل في العراق

أولاً: التخصصات والمهارات لربط التعليم العالي بسوق العمل:

يشكل تحديد التخصصات العلمية والتقنية والاختيار المبني والمنسق مع الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لمؤسسات سوق العمل، وتضمين المهارات المتعلقة بممارسة المهن في البرامج والمناهج الدراسية العلمية والتطبيقية والتركيز على إكسابها للمخرجات واستخدامها معيار للنجاح بمؤسسات التعليم، واعتبارها أساس للاختيار والقبول في مؤسسات العمل، أساس للارتباط والتوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، ولذلك فإن كفاءة مؤسسات التعليم العالي تعتمد على حسن اختيار التخصصات المرتبطة بحاجات ومتطلبات سوق العمل، وهذا الاختيار يتطلب التخطيط الجيد الذي يتم عن طريقة القيام بالتنبؤ بالتغيرات والمستجدات المتوقعة بالبيئة الخارجية وذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بالتغيرات اللازمة في البيئة الداخلية لتوفير مخرجات تتواءم مع هذه التغيرات والمستجدات النشاطات التي يمارسها الخريج في أداء أحد الواجبات المتعلقة بأحد مهام العمل، وتصنف إلى مهارات أدائية أو عقلية أو وجدانية. وأن الفجوة بين مخرجات التعليم العالي بأنواعه المختلفة، وبين الاحتياجات الفعلية لأسواق العمالة من تخصصات ومهارات نتيجة للتقدم المعرفي وثورة التطور التكنولوجي والتغيرات العالمية والمحلية تفاقم اتساعها مع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحادي والعشرين، وكان من نتائج ذلك وجود بطالة بين خريجي نوعيات هذا التعليم ويرى أن العديد من الدول المتقدمة تهتم بالربط بين التعليم العالي بأنواعه وسوق العمل لتزويد قوة العمل بالمهارات الجديدة التي يطلبها سوق العمل، ولمواجهة البطالة بين الشباب، ولتحقيق التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وفي ضوء ذلك يحتاج المجتمع العراقي على وجه الخصوص إلى الاستفادة من تجارب الدول، وبخاصة التركيز على الربط بين التعليم العالي وسوق العمل. (الدلو، 2016: 58-60)

ثانياً: أسواق العمل حسب القطاعات:

تقسم أسواق العمل حسب القطاعات إلى عدة أقسام هي:

1. سوق العمل في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال:

يخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل الدراسي والدرجة الوظيفية المرشح لها صاحب المؤهل الدراسي، ويعاني العاملون

بهذا القطاع من انخفاض مستويات أجورهم الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم، وتعاني نسبة كبيرة منهم من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ويعاني هذا السوق من البطالة المقنعة والعمالة غير المؤهلة.

2. سوق العمل في القطاع الخاص:

يمكن أن نميز بين نوعين من العاملين في هذا القطاع، حيث يوجد العاملون في القطاع الخاص التقليدي الذي يعمل وفقاً لقانون الشركات، ويستخدم تقنيات تقليدية وتعطي أجور أقل من مثيلاتها والعاملون فيه من مستويات تعليمية متوسطة، والقطاع الخاص الاستثماري ويتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية وخلافه، ويستخدم تقنيات متقدمة ويحصل العاملون فيه على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهم من ذوي مستويات تعليمية عالية.

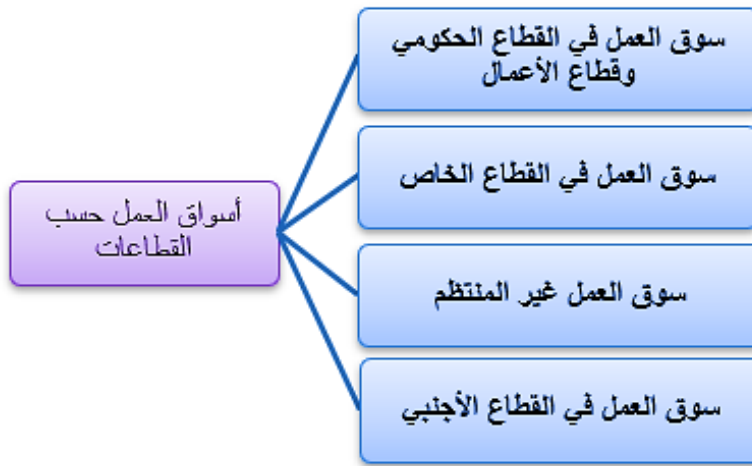
3. سوق العمل في القطاع الأجنبي:

يخضع لأنظمة الشركات الأم أكثر من خضوعه للتنظيمات واللوائح الداخلية، فيستخدم الفن الإنتاجي في الشركة الأم، وكذلك يطبق على العاملين فيه ما يطبقه على العاملين بالشركة الأم، وهو جزءاً من الاقتصاد العالمي أكثر من كونه جزءاً من الاقتصاد الوطني.

4. سوق العمل غير المنتظم:

يتميز هذا السوق بانخفاض مستويات تعليم العاملين به، وترتفع نسبة الأمية بينهم، ويحصل العاملون به على أجور منخفضة وغير المناسبة ويساعد على انخفاض معدلات البطالة بين هؤلاء الأميين، ويستخدم هذا السوق أدوات إنتاج بسيطة لا تتطلب رأس مال كبير أو تكنولوجيا مكلفة، وهو يعتمد على مصادر تمويل محلية وتنخفض به تكلفة فرصة العمل ويتصف العاملون بهذا السوق بعدم استقرار الأجور، وسهولة خروج العمالة منه، لأنه لا يخضع لقوانين العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وخلافه. وترى الباحثة أن تعدد أنواع سوق العمل تعد حالة إيجابية تتمتع بها المجتمعات، حيث إن مميزات كل نوع من أنواع سوق العمل تزيد من إمكانية استيعاب أكبر عدد من شراح المجتمع، وأن تأثير الأسواق المختلفة مرتبط باختلاف مسارها وتنوع مكوناتها من حيث الالتزام باللوائح والقوانين، وتفاوت مستوى الأجور، واختلاف مستويات الدرجات العلمية بين العاملين، وكبر وصغر رأس المال من نوع إلى آخر، وتعدد مصادر التمويل، واستخدام التقنيات المتقدمة والتقليدية، وربط معدلات الإنتاج بالأجور،

والمستوى الوظيفي بالدرجة العلمية وهذا التنوع يدفع أيضاً في اتجاه استيعاب أصحاب الدرجات العلمية المختلفة مما يحقق مبدأ الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ويسمح لهذه الطاقات للمساهمة في البناء والتطوير والارتقاء بمستوى الحالة الاقتصادية للمجتمعات خاصة في ظل التطور التكنولوجي واستخدام التقنيات المتقدمة في رفع الكفاءة.



مخطط (1-2): أسواق العمل حسب القطاعات، (المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الأدبيات السابقة)

ثالثاً: بطالة الخريجين:

بطالة الخريجين هي جزء من مشكلة البطالة، وهي أكثر حساسية وتكلفة على المجتمع وعلى الخريج، بالنسبة للمجتمع بطالة الخريج خسارة كبيرة للطاقات المهارة والتي من المفترض أنها تصب لصالح المجتمع وبنائه وبالنسبة للخريج فلها تأثيرات سلبية على حياته النفسية والاجتماعية الأسرية، ويتضح أن البطالة تستلزم ثلاثة شروط وهي القدرة على العمل والرغبة فيه والبحث عنه. (الدلو، 2016: 67-70).

رابعاً: واقع سوق العمل في العراق:

يتسم سوق العمل في العراق حتى عام 2021 بمجموعة من الخصائص وهي:

1. إجمالي عدد السكان (519,139.42) مليون نسمة إذ يقسم إلى (758,7633,21) ذكور و(761,375,21) إناث إذن هناك تقارب بين الجنسين.

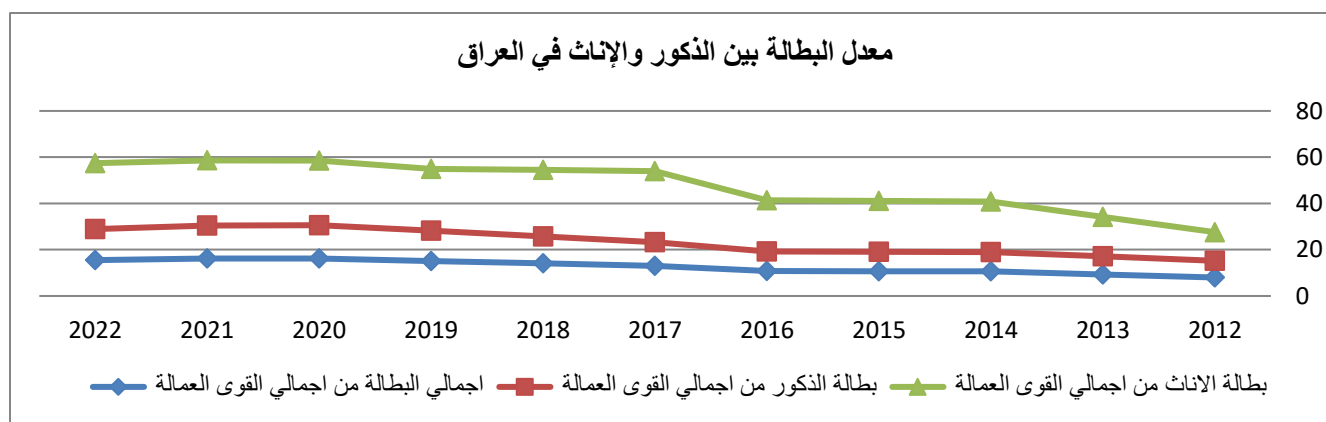
2. نسبة السكان من الفئة العمرية 15-64 أي الفئة التي تقع في سن العمل إلى إجمالي السكان لا تتجاوز 56% وهذا يعني أن نصف السكان في سن العمل هم من العاطلين عن العمل.
3. معدل النمو السكاني يبلغ 3% وهو معدل يفوق كثير من بلدان العالم المتقدم والذي لا يتجاوز 2.3%.
4. معدل النشاط الاقتصادي للسكان بلغ 30% إذ أنها منخفضة وهي نسبة منخفضة للمشاركة في النشاط الاقتصادي في العالم.
5. نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي هي بحدود 82% في حين لم تمثل نسبة مساهمة الإناث سوى 18%.

مؤشرات معدل البطالة والعمالة:

بدأت ظاهرة البطالة تظهر وتتنامي بين خريجي التعليم العالي حيث بلغت إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة في العراق حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لعام 2012 بـ 8،0% وفي عام 2015-2016-2017 بـ 7،10%، 8،10%، 13،0% على التوالي وفي عام 2022 بلغ 15،5% وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات فإن معدل البطالة في العراق يشكل رقم خطير تترتب عليه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة وأظهرت نتائج مسح بطالة الذكور من إجمالي القوى العاملة في العراق لعام 2013 و2014 و2015 و2016 و2017 كما يلي 7،8%، 8،4%، 8،4%، 5،8%، 2،10% على التوالي وفي عام 2022 بلغ 13،4%. وبطالة الإناث من إجمالي القوى العاملة كانت 2013 و2014 و2015 و2016 و2017 كما يلي 17،1%، 21،8%، 22،0%، 22،1%، 30،7% على التوالي وفي عام 2022 بل 28،5% كما هو موضح بالجدول رقم (2) وعليه فإن ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين أكثر من الأميين ترتفع بسبب عدم وجود جهاز إنتاجي قادر على استقطاب الأعداد الكبيرة من الخريجين بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي بعد عام 2003 لم يشهد تطور يذكر حيث تبلغ أعداد الخريجين لعام 2014-2015 حوالي 254074 خريج وعدد الخريجين لعام 2013-2014 حوالي 248780 خريج. (الجهاز المركزي للإحصاء).

جدول رقم (2): معدل البطالة والعمالة للمدة (2012-2022)، (المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، البطالة والعمالة، بيانات البنك الدولي لجميع السنوات)

السنوات	إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة	بطالة الذكور من إجمالي القوى العاملة	بطالة الإناث من إجمالي القوى العاملة
2012	%8,0	%7,2	%12,4
2013	%9,3	%7,8	%17,1
2014	%10,6	%8,4	%21,8
2015	%10,7	%8,4	%22,0
2016	%10,8	%8,5	%22,1
2017	%13,0	%10,2	%30,7
2018	%14,1	%11,7	%28,7
2019	%15,1	%13,2	%26,7
2020	%16,2	%14,4	%27,9
2021	%16,2	%14,2	%28,2
2022	%15,5	%13,4	%28,5



شكل (3-1): معدل البطالة بين الذكور والإناث في العراق للمدة (2012-2022)، (المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: -الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، البطالة والعمالة، -بيانات البنك الدولي لجميع السنوات)

من خلال التزايد المستمر في عدد الجامعات وعدد الخريجين خلال مدة الدراسة، اتضح حسب الموجز الإحصائي للعراق 2018 أن هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين من الصعب عليهم الحصول على عمل لائق بسبب قلة خبرتهم ومهاراتهم في سوق العمل بسبب عدم اتباع الدولة نظام تعليمي كفوء يحقق التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية، وقد أثبت أنه يجب على الدولة الوصول إلى ذلك التوازن

من خلال اتباع نظام تعليمي كفوء ذا مهارة في سوق العمل من اجل إنتاج عمل لائق يرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. محدودية وجود علاقات شراكة حقيقية بين الطرفين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي.
2. محدودية الممارسات الحكومية الجادة لتفعيل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.
3. محدودية معلومات الخريجين ومهاراتهم، خاصة قدرتهم على الإبداع، وهذا يؤشر إلى ضعف مستوى المناهج الدراسية وطرق التدريس والتدريب.
4. عدم اتباع معايير التخطيط لنظام التعليم الجامعي وسياسة القبول على ضوء الاحتياجات التي يفرضها.
5. ضعف التركيبة الاقتصادية وهيكلها بشكل عام، وضعف سوق العمل وفرصه، تشبع القطاع العام بالموظفين الحكوميين.

ثانياً: التوصيات:

1. تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل ولمختلف الاختصاصات.
2. تحديث وتطوير المناهج التعليمية وبما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العمل المختلفة، فضلاً عن تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل.
3. معالجة فجوة الإعداد والتأهيل المهاري للخريج والارتقاء بنوعيته، إذ لا يزال الطابع النظري والأكاديمي المهيمن على العملية التعليمية، مع تراجع في الجانب التطبيقي.
4. تعزيز قدرات التدريسيين لمتابعة التطورات في مجال التخصص لغرض توظيفها محلياً في مجال خدمة المجتمع ومجالات البحوث التطبيقية.
5. الاطلاع على تجارب الدول الأخرى الكليات المناظرة لمواصلة التحديث العلمي.
6. إقامة دورات تدريبية في الجامعات بصورة مستمرة للطلبة الخريجين والعاملين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية وحسب حاجة حقل العمل لذلك.

المصادر

1. د. صباح فنجان محمود، نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل، حالة دراسية في التخصصات الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2015.
2. محمد عمر بإطريح، تمويل التعليم الجامعي من الواقع إلى التطبيقات بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الأهلي، صنعاء اليمن، 2000، ص277.
3. Tribes, Myron, Quality in Education According to the Teachings of Deming and Feuerstein, p,11 2009.
4. حمدي أسعد الدلو، استراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين جامعة الأقصر، غزة، فلسطين، 2016، ص58-60.
5. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التشغيل والعمالة.
6. عباس ناجي جواد، دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد الأول/ العدد/2 السنة 2005.